

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٧ فبراير ٢٠٠٥

جريمة معلنة... ستكرر

■ اسوأ ما في اغتيال رفيق الحريري انه كان جريمة معلنة مسبقاً. ومع ذلك ترك المجرم حراً في اختيار التوقيت والمكان والأدوات. ثمة جرائم معلنة اخرى، لها أسماء ضحايا، وليست لها أسماء مجرمين. لكنهم مرتسمون منذ زمن في وجدان اللبنانيين الذين كانوا يعرفون انهم سيفعلونها في أي لحظة. ولا رادع يمنعهم من تكرارها.

كان رفيق الحريري أقوى المعارضين وإن لم يصنف نفسه منهم. وكان أقوى الموالين حتى وهو خارج صفوفهم. لكن القتل لم يعترفوا له بهذا الموقع الوسطي. ولعل استهدافهم له هو الخطأ الذي سيشكل بداية نهايتهم. ارتكبوا جريمة بحجم وطن، لقتل هذا الوطن، لإبادة حلم وأمل صنعهما رفيق الحريري، وعاش البلد عليهما بمزيج من الامتنان الطيب والانتقاد المرير والارتياح المتحفظ. لكن هذه سمات الصراع السلمي، فلا الممتنون يقنعون، ولا المرتابون يهدأون، ولا المنتقدون يبلغون حد القتل. هذا بلد عاش حرباً أهلية قاسية ولا يريد لها ان تعود.

من يحمي المعارضة السلمية الآخذة في النمو؟ هذا هو السؤال الكبير الذي طرحته الجريمة في لبنان، خصوصاً في المجتمع الدولي، بعدما أصبح الشارع غير آمن لأي معارض، هذا إذا كان آمناً في بيته. جريمة الاثنين كشفت زيف الأمن الذي تشكل بعد انتهاء الحرب، وأصبح الجميع يعرفون ان النظام انشأ قوى التخريب بموازاة قوى الأمن، وأنه يريد ان يجبر هذه على العمل في خدمة تلك، يتساوى في ذلك ان تلتحق «الخلايا المستتقة» سمعة الأمن المفترض انه تابع لدولة. جريمة الاثنين كانت رسالة واضحة الى جميع المعارضين، فلا أمن في الداخل لحمايتهم ولا قانون ولا برلمان ولا دستور ولا اخلاق.

مؤلم ان يندم امكان التعويل على الدولة وأمنها. مؤلم ان يعطي الداخل مثل هذا الدليل الوحشي على قدرته الفائقة على القتل الى هذا الحد وبهذا الشكل، على الإيذاء والتخريب الى هذا الحد وبهذا الشكل. كان رفيق الحريري مد نفسه بأفضل حماية ممكنة، لذا يمكن تصور مشاعر المواطنين بعد هذه الجريمة. لقد استعدوا بلحظة قلق الحرب الأهلية وهواجسها. ولم يعد لديهم أي رمق من ثقة في هذه التي سميت دولة والتي ابتهجوا لنهوضها من ركام الحرب وعبث الميليشيات، وإذا بها تتجه مرة اخرى الى ان تكون فريسة استقطاب وانحياز من لون مختلف. وكلما اخفقت الدولة في لبنان في ان تتسع للموالين والمعارضين معاً كلما وضعت نفسها على طريق الانهيار.

مسؤولية كبيرة وخطيرة ان تكون السلطة متهمه في جريمة الاثنين. فإذا لم تكن مسؤولة عما حصل فمن يكون المسؤول. خلال الحرب الأهلية لم تكن هناك دولة، ولم تكن هناك جهة مسؤولة. فما هو العذر اليوم؟

انه خذلان فادح ان تكون هذه الدولة غير مرغوب فيها في تشييع رفيق الحريري، وحدهم الاصدقاء من الداخل والخارج مرحب بهم لتقديم واجب العزاء. كان ذلك موقفاً عفويًا وطبيعياً لا جدال فيه، وزاد في تبريره ان ممثلي الدولة الذين تبرعوا بالمعطيات الأولية للتحقيق بدوا كأنهم يريدون تسجيل الجريمة في ملحق بجرائم الحرب الأهلية التي تعذر الوصول الى مرتكبيها ومدبريها والأميرين بها. بل بدوا كمن يريد بيع قصة الشاب الملتحي في شريط الفيديو، على ما فيها من تلفيق مفتعل.

ومع ذلك، حذار، فقد تكون هناك نية لايتكار حالة عراقية، بل «حالة زرقاوية» في لبنان، مع فاروق جوهرى هو ان الجهة المسماة دولة أو حكومة متهمه بأشياء كثيرة في بغداد، لكنها ليست تحت الشكوك في رعاية هذا الارهاب واستخدامه في الصراع الداخلي. من هنا ان السيناريو السذي تبدو الدولة في لبنان كأنها تتبناه يحمل من الرعونة أكثر مما ينجح في طمأنة المواطنين الذين لم يعد في الإمكان خداعهم.

إذا لم يكن لدى هذه الدولة ما تخفيه أو تخشاه فلماذا ترفض التحقيق الدولي، وإذا لم يكن هناك ما يشوب الاستقلال والسيادة في لبنان، ولا ما يشوب النزاهة والشفافية، ولا ما يشوب حرية القضاء، فلماذا لا يثق السادة الاجانب المتدخلون بالتحقيق الداخلي. هذه اشكالية موجودة وسائدة منذ «عودة» الدولة وكان الحرب الأهلية لم تنته، بل انتقلت فوضاها الى الدولة المنزوع استقلالها والمستباحة سيادتها والمستسلمة لرعاتها المأزومين.

إذا كان القرار ١٥٥٩ يرمي حقاً الى استعادة الاستقلال والسيادة للبنان فإنه مقبل على اشغال حرب في لبنان، وقد يكون رفيق الحريري ضحيتها الأولى المبكرة. ومن شأن أصحاب هذا القرار ان يدركوا ان المعركة قد بدأت بجريمة الاثنين، فإذا لم يكونوا جادين، وإذا كانت لهم اهداف مبطنة غير تلك المعلنة فلا داعي لخداع اللبنانيين مجدداً. وليعلموا ان اللبنانيين سئموا كل أنواع التدخلات الخارجية «الأخوية» منها وغير الأخوية، طالما تتعامل مع بلدهم على انه مجرد ساحة لصراعاتهم.

عبدالوهاب بدرخان